بطلانها على التقديرين وايضاح فسادها انها مبنية
على مقدمتين وصحة احداهما يستلزم بطلان الاخرى و
بطلانها يتضمن بطلان احدى المقدمتين فثبت بطلان
احداهما على كل تقدير واذا بطلت احدى المقدمتين بطلت
الحجة فان احدى المقدمتين ان القاصد لا يقصد الا ما
هو في هو في جهة والثانية ان كون الباري في الجهة محال
فان كانت المقدمة الاولى صحيحة لزم ان يكون في الجهة
لانه يقصد حدوث حوادث قطعا فبطلت الثانية وان
كانت الاولى باطلة بطلت الحجة ايضا ببطلان احدى
مقدمتيها وكما ان فساد هذه الحجة ظاهر على اصول اهل
الملل وغيرهم ممن يقول بحدوث العالم فبطلانها على راي
الفلاسفة الدهرية اظهر فان هؤلاء ينكرون حدوث
الحوادث فان قالوا انها حادثة عن علة ازلية موجبة بنفسها
كما يقوله ابن سينا واتباعه فهؤلاء يقولون بان الحوادث
تحدث عنه بوسايط وحينئذ فيقال اما ان ذلك يستلزم
كونها منه في جهة او لا يستلزم وتبطل الحجة على التقديرين
كما تقدم وان قالوا بل العالم واجب الواجب بنفسه فقد
قالوا بحدوث الحوادث عن القديم الواجب بنفسه و
قيامها به فان الحوادث قايمة بذوات الافلاك وحينئذ

فكل

فكل ما يحتج به على نقيض ذلك فهو باطل فان صحة احدى
النقيضين يستلزم بطلان الاخر وبطلان الملزوم يقتضي
بطلان اللازم والدليل يستلزم المدلول والمدلول لازم
للدليل فاذا بطل اللازم الذي هو المدلول كانت ادلته
المستلزمة له كلها باطلة وهذا الجواب خير مما
الامدي بقوله القصد الى ما هو في جهة من ليس في جهة
محال فان جميع نقاة الجهة من اهل الكلام يقولون ان
الرب تعالى يقصد الى ما هو في جهة من المخلوقات والقصد
منه وليس هو في جهة عندهم بل بقاء جوابا قاطعا
القصد الى الجهة من ليس في الجهة انكان ممكنا بطلت المقدمة
الاولى من الاعتراض وان كان ممتنعا بطلت المقدمة الثانية
واما الاعتراض الثاني وهو قولهم لجاز قيام كل حادث
به فظاهر الفساد فانا اذا اجوزنا قيام صفة به لم يلزم
قيام كل صفة فاذا اجوزنا ان تقوم به صفات الكمال كالحياة
والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام لم يلزم ان تقوم
صفات النقص به كالجهل المركب والسنة والنوم وغير
ذلك من النقايص الوجودية واذا اجوزنا ان يقوم به كلام
لم يجز قيام كل كلام به واذا اجاز قيام ارادة به لم يجز قيام كل
كل شيء به وانما يقوم به ما يليق بجلاله وما ينا سب كبرياه